جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

آذار/ مارس
2023

تقرير تحليلي

# الجدوى السياسية من إعادة تطبيع العلاقات الدولية مع النظام السوري

**إعداد:** عبد الوهاب عاصي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

www.jusoor.co

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2023
www.jusoor.co

## المحتويات

**المقدمة ..... 4**

**أولاً: الدوافع والمصالح الدولية من إعادة العلاقات مع النظام ..... 4**

1. مصالح الدول العربية:..... 4

2. مصالح تركيا:..... 6

3. مصالح الدول الأوروبية:..... 7

**ثانياً: موقف النظام السوري من إعادة العلاقات معه..... 8**

**ثالثاً: الجدوى السياسية من إعادة تطبيع العلاقات مع النظام..... 10**

**خُلاصة..... 12**

## المقدمة

عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في سورية عام 2011 لم يتوانَ النظام عن استخدام العنف المفرط والحلول الأمنية والعسكرية لإيقافها. أدّى هذا السلوك إلى دخول البلاد في نزاع مسلّح، استدعى تدخُّل الجامعة العربية في آب/ أغسطس من العام ذاته؛ حيث أطلقت 3 مبادرات للحلّ دون أن يستجيب النظام إليها، مما دفعها لاتخاذ قرار تعليق عضويته وفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ضده.

كانت معظم المبادرات العربية آنذاك تهدف بشكل واضح إلى الإصلاح السياسي، وهو الهدف الرئيسي ذاته الذي عادت بعض الدول العربية للعمل عليه منذ عام 2021، أي تعديل سلوك النظام لا إسقاطه، عندما قدّم الملك عبد الله الثاني مبادرة التطبيع العربي مع النظام على الرئيس الأمريكي جو بايدن، بعد اختبار 3 سنوات من عودة الانفتاح العربي الجزئي على النظام.

لم يمتثل النظام لمبادرة التطبيع العربية. ومع ذلك، عادت الجهود لإطلاق مبادرة جديدة عام 2023، الذي شهد مع عام 2022، زخماً واضحاً في الانفتاح العربي والإقليمي والدولي على النظام، والذي شكّلت كارثة الزلزال نافذة إنسانية له. يدعو ذلك للتساؤل عن التغيّر الذي أحدثه النظام بعد 12 عاماً، ويستدعي الإصرار على إعادة العلاقات معه، وهو ما يحاول هذا التقريرُ الإجابةَ عنه.

## أولاً: الدوافع والمصالح الدولية من إعادة العلاقات مع النظام

تختلف دوافع كل طرف لإعادة العلاقات مع النظام. هناك مصالح متباينة، وهي تظهر بشكل واضح لدى تقسيم الدول المنخرطة في مسار التطبيع إلى مجموعات على المستوى الإقليمي والأوروبي.

### 1. مصالح الدول العربية:

- **الاستجابة إلى سياسات إيران:** بغرض الحصول على دعمها في الحكم. هذا ينطبق على دول مثل لبنان والعراق؛ فتحالُف 8 آذار الذي يقوده حزب الله ما زال مسيطراً على السلطة في لبنان ويخضع في سورية إلى سياسة إيران الخارجية رغم وجود الحسابات والمصالح الخاصة به. كذلك رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي بحاجة إلى دعم طهران للاستمرار في منصبه. وإيران أعلنت بشكل واضح دعمها لمسار التطبيع العربي بشكله الراهن مع النظام؛ لأنّه يوفّر فرصة لاستعادة شرعية النظام وبالتالي ترسيخ نفوذها.

- **الاستجابة إلى سياسات روسيا:** تسعى بعض الدول العربية للحصول على دعم روسيا في الحكم أو توفير الغطاء لها للحضور في سورية سواءً كان ذلك لاحتواء إيران وتركيا أو لأهداف اقتصادية. الجزائر مثلاً، التي لم تقطع النخبة العسكرية الحاكمة فيها العلاقات مع النظام وتدعم باستمرار عودته للجامعة العربية لا بدّ أن تستجيب لمطالب روسيا في دعم جهود فكّ العزلة عنه؛ بسبب العقيدة العسكرية المشتركة.
- **عدم تصدير مبدأ الثورة:** باعتبار أنّ هذا النموذج في حال نجاحه يُشكّل تهديداً للاستقرار والحكم. وينطبق ذلك على دول عربية عديدة مثل تونس ومصر والأردن والإمارات والجزائر. على سبيل المثال، بعض التيارات اليسارية والقومية في تونس لم تكن تؤيد الثورة في البلاد وبمجرّد وصولها للحكم مع رئاسة قيس سعيّد تبنّت رسمياً استعادة العلاقات مع النظام. الجزائر أيضاً قدّمت استشارات أمنية للنظام في إطار مكافحة الإرهاب والتمرُّد.
- **مواجهة الإسلام السياسي:** باعتباره نموذجاً يُهدد أنظمة الحكم أو التيارات السياسية اليسارية والقومية التي وصلت للسلطة في بعض البلدان العربية مثل تونس والجزائر ومصر والإمارات؛ حيث تعتبر هذه الدول أن النظام السوري يقف في مواجهة التيارات الإسلامية الطامحة بالوصول إلى السلطة وتشكيل نموذجها في سورية بما قد يؤثر على استقرار أنظمة الحكم في الإقليم.
- **إنشاء جبهة داخل الجامعة العربية:** تهدف شكلياً إلى مواجهة سياسات بعض الأعضاء الذين اتجهوا للتطبيع مع إسرائيل لكنها عملياً تخلق توازُناً أمام السعودية ودول أخرى. تضمّ هذه الجبهة كلّاً من الجزائر والعراق والنظام السوري ولبنان، وتشترك جميعها بالتنسيق مع إيران لتقوية موقفها وسياساتها.
- **احتواء إيران وتركيا:** على أمل أن تؤدي هذه السياسة لاحقاً لتقويض نفوذهما في سورية، في ظل تراجُع أي فرص للمواجهة ضدهما حالياً. بمعنى، أنّ إعادة العلاقات مع النظام تُسهم في حضور الدول العربية مجدداً داخل سورية لتخفيف الآثار الأمنية للوجود الإيراني والتركي بما يتعلّق بقضايا المخدّرات والإرهاب والسلاح وغيرها. وهي مصالح تدفع إليها دول مثل الإمارات ومصر والبحرين وسلطنة عمان.
- **الحضور الاقتصادي:** حيث تأمل بعض الدول العربية أن يُسهم مسار التطبيع مع النظام في إرضاء جماعات الضغط لديها والتي تعتقد أن مصالحها التجارية مرتبطة بإعادة تفعيل الحركة مع سورية وهذا ينطبق على حالة الأردن الذي يُعتبر اقتصاده صغيراً بما يضطره لأخذ هذه الحسابات بالاعتبار. أيضاً الإمارات تُعوّل على تهيئة الأرضية الاقتصادية للاستثمار في سورية مستقبلاً والحضور في مرحلة إعادة الإعمار من خلال التطبيع مع النظام.

### 2. مصالح تركيا:

اتخذت تركيا خطوة جديدة وغير مسبوقة في التعامُل مع القضية السورية؛ بالدخول في مَسار تطبيع مع النظام، بعد اللقاء الثلاثي الذي جمع وزراء دفاع ورؤساء استخبارات الطرفين برعاية من روسيا في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2022. هذه الخُطوة مدفوعة غالباً بمصالح وحسابات سياسية وأمنية واقتصادية.

- **التسويق للانتخابات:** تُعتبر قضية إعادة اللاجئين أحد أبرز البرامج الانتخابية في تركيا، وتتنافس على تقديم الوعود بحلّها جميع الأحزاب؛ حيث يعتقد الناخب أن مشاكل البلاد يتحمّل أعباءها السوريون المقيمون في تركيا. لهذا يُحاول الحزب الحاكم إظهار جدّيته في حلّ هذه القضية سواءً من خلال التقارُب مع النظام أو تقديم وعود لتنفيذ خطة بإعادة 1.5 مليون لاجئ ضِمن المناطق الآمنة.
- **تجاوُز الجمود السياسي:** في سورية والذي عزّزه اندلاع الصراع في أوكرانيا عام 2022، ومن شأن استمراره زيادة الأعباء الداخلية والأمنية على تركيا، التي تأمل ربّما أن يُسهم التقارُب مع النظام في تحريك الملفّ من جديد، سواءً بالتنسيق مع ضامني أستانا، أو مع الولايات المتحدة والغرب.
- **توسيع صلاحيات مكافحة الإرهاب:** حيث تريد تركيا غالباً أن يُسهم مَسار التقارب مع النظام في تعديل اتفاق أضنة (1998) بما يضمن حصولها على صلاحيات أوسع في مكافحة الإرهاب داخل الأراضي السورية، أو على أقل تقدير توسيع الأدوات المعمول بها بموجب مذكرات التفاهُم مع روسيا. مثل إقامة نقاط مراقبة تركيا والاعتراف بوجود القوات التركية كشريك في مكافحة الإرهاب إلى جانب تسيير الدوريات المشتركة بشكل ثلاثي.
- **الاستثمار في حوض شرق المتوسط:** ربّما تأمل تركيا أن يُسهم التقارُب مع النظام في ترسيم الحدود البحرية مع سورية، لا سيما أنّها تعمل على توقيع اتفاقيات في هذا الصدد منذ نهاية عام 2019، بدأت مع ليبيا، إضافة لما تُشكّله توجُّهات اليونان من تحدِّيات للأمن القومي المائي بالنسبة لتركيا.

### 3. مصالح الدول الأوروبية:

تُعتبر التشيك وأرمينيا من الدولة الأوروبية القليلة التي حافظت على علاقات دبلوماسية مع النظام السوري منذ قَطْع أوروبا العلاقات رسمياً معه عام 2011. لكن بعد عام 2021 بدَا أنّ عدداً من الدول الغربية قرّرت اتخاذ خُطوات من شأنها الدخول في مَسار تطبيع للعلاقات أو اختبار إمكانية ذلك على أقل تقدير، مثل اليونان وقبرص والمجر وبلغاريا والنمسا[1].

يقوم الانفتاح على النظام من بعض الدول الأوروبية على عدد من الإجراءات منها افتتاح القنصليات دون أن يكون هناك بالضرورة تمثيل دبلوماسي مثل حالة المجر، إضافة إلى إرسال الوفود الرسمية وغير الرسمية، وتقديم المساعدات الإنسانية، والتصريحات التي تدعو لاستعادة العلاقات. يبدو أنّ هناك مجموعة من الدوافع والمصالح التي أسهمت في تشكيل هذا التوجُّه لتلك الدول؛ كما هو موضَّح أدناه:

- **الاستثمار في حوض شرق المتوسط:** حيث تسعى بعض الدول الأوروبية، وتحديداً اليونان وقبرص، منذ العقد الأول للقرن الحالي إلى الاستثمار في حقول الغاز البحرية، وعقدت الأخيرة مثلاً اتفاقيات مع كل من مصر ولبنان وإسرائيل لترسيم الحدود البحرية. ومنذ عام 2019 دخلت هذه الدول بتنافُس مع تركيا بسبب عَقْدها اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، ويبدو أنّها تريد أن تقطع الطريق عليها في سورية بتوقيع اتفاقية مماثلة مع النظام كونه طرف النزاع الذي ما يزال يمتلك الشرعية القانونية.
- **طبيعة العلاقة مع روسيا:** تبدو سورية بمثابة نافذة خلفية لبعض دول أوروبا الشرقية التي تريد أن تحافظ على علاقات جيدة مع روسيا رغم الصراع في أوكرانيا، وهذا ينطبق على حالة المجر وبلغاريا والنمسا واليونان، لأسباب عديدة منها وجود جماعات ضغط وأحزاب سياسية قريبة من روسيا، والحاجة إلى دعم الأخيرة في بعض القضايا الخارجية مثل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية؛ حيث تم تسجيل وصول العديد من دفعات المهاجرين عَبْر البحر قادمين من سواحل سورية ولبنان.

[1] **أي دول أوروبية تعيد بناء علاقات دبلوماسية مع سورية التي يحكمها الأسد؟** "يورو نيوز"، 2021/06/18، الرابط.

## ثانياً: موقف النظام السوري من إعادة العلاقات معه

بعد تدفُّق المساعدات العربية إلى سورية لمواجهة كارثة الزلزال الذي ضرب مناطق عديدة منها في شباط/ فبراير 2023، قال وزير خارجية النظام فيصل المقداد: إنّ هدفه إعادة العلاقات إلى طبيعتها مع الدول العربية بعد العزلة السياسية؛ بغرض مواجهة تحدِّيات الوجود الأجنبي في المنطقة العربية. سبق ذلك حديث بشار الأسد منتصف عام 2022 عن عدم وجود أي تغيُّر في المواقف العربية تجاه النظام خلال السنوات السابقة؛ وأنّ معظم الدول حافظت على علاقاتها معه ووقفت بجانبه معنوياً على أقل تقدير رغم سحب البعثات الدبلوماسية.

طبعاً، تُشير هذه التصريحات إلى تغيُّر في الخطاب السياسي للنظام بعدما كان مسؤولوه –بمن في ذلك بشار الأسد– لا يفوتون أي فرصة لتقليل قيمة العلاقات مع الدول العربية وصولاً إلى شتم الحكام فيها. مع ذلك، لم تظهر أي مؤشرات لتغيُّر السلوك العدائي تجاه المحيط العربي، إضافة للشروط التي وضعها من أجل تنفيذ المطالب العربية.

احتوت المبادرة العربية الأولى التي قدّمها الملك عبد الله الثاني عام 2021 على عدد من المطالب من النظام على أن يتم تنفيذها ضِمن مراحل وهي: وصول المساعدات الإنسانية وتسهيل تدفُّقها عَبْر الخطوط، وتهيئة بيئة مواتية لعودة النازحين واللاجئين، والانخراط الفعّال في العملية السياسية بإطار اللجنة الدستورية، والإفراج عن المعتقلين، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وانسحاب القوات الأجنبية من سورية، والالتزام بالاستقرار والأمن الإقليمي[2].

فعلياً، لم يلتزم النظام بأي من تلك الخطوات والمطالب؛ فرغم تبني مجلس الأمن تمرير المساعدات عبر الخطوط ومشاريع التعافي المبكّر وفق القرار 2585 (2021) وتحقيق تقدّم فيهما إلّا أنّ النظام كان مصرّاً على تقويض وصول المساعدات عبر الحدود، بل استخدم الأخيرة بدعم من روسيا كوسيلة للضغط على المجتمع الدولي من أجل استمرار توسيع الأنشطة الإنسانية في مناطق سيطرته وهو بالفعل ما حصل بتبني القرار 2672 (2023).

عوّل النظام على تحقيق مزيد من التقدّم في مشاريع التعافي المبكر؛ حيث أظهر شكلياً استجابة لتوفير البيئة الملائمة لعودة اللاجئين والنازحين، لكنه عملياً لم يتخذ إجراءات قانونية وإدارية تُسهم في ذلك، مما حال دون عودة السكان؛ إذ لم يُقدّم الخدمات وشدّد التدقيق الأمني على العائدين، واستمر بمصادرة الملكيات العقارية وتفكيك المنازل وتحويلها لأنقاض.

[2] **ملحق سري لـ «وثيقة التطبيع العربي» مع سورية يتضمن خروج القوات الأجنبية**، "الشرق الأوسط"، 2021/11/12، الرابط.

وفيما كان يُنتظر من النظام اتخاذ خطوات من شأنها تهيئة الظروف لإخراج القوات الأجنبية، أي الإيرانية والتركية، جعل النظام المجال مفتوحاً أمام إيران للوصول إلى البنية التحتية للدفاع الجوي إضافة لمساعدة إيران بنشر منظومات دفاع جوي خاصة بها في محيط العاصمة دمشق وجنوب البلاد.

وبالنسبة للالتزام بضمان الاستقرار والأمن الإقليمي زاد النظام من تدفّق المخدّرات إلى الأردن ودول الخليج العربي مستخدماً أدوات جديدة في ذلك، مثل الطائرات المسيرة، إضافة إلى التعبئة في شحنات نقل البضائع والمواد الغذائية.

من الواضح أنّ النظام تعامل مع القضايا الأمنية بذات الطريقة التي تعاطى فيها مع القضايا الإنسانية، أي اتجه للضغط على الدول العربية والتحايل من أجل دفعهم للإقدام على مزيد من الخطوات التي من شأنها فك العزلة عنه ورفع العقوبات الاقتصادية.

لا يختلف هذا السلوك كثيراً إزاء تعامل النظام مع تركيا؛ فرغم دخوله في مسار لتطبيع العلاقات معها برعاية روسيا أواخر عام 2022، غير أنّه استثمر قبول تركيا بإجراء اجتماعات معه على مستوى وزراء الخارجية ونوابهم بوضع شروط عليها تتعلّق بانسحاب قواتها من سورية وفق جدول زمني ووقف دعم المعارضة السياسية والعسكرية.

وعندما وافقت تركيا على دخول مسار التطبيع منذ آب/ أغسطس 2022، كانت قد وضعت قضايا اللاجئين ومكافحة الإرهاب في أولوية الأهداف التي تسعى لتحقيقها. وبالفعل، بدأ النظام منذ أيلول/ سبتمبر، خطوات تبدو مرتبطة بعملية بناء الثقة، وهي حسب الترتيب الزمني: افتتاح مركز للتسويات في خان شيخون، والسماح لأهالي معرة النعمان بالعودة، وإلغاء إلزام السوريين من حاملي الجنسية التركية بمراجعة فرع فلسطين. لكنّ الفاصل الزمني بين تلك الخطوات وحجم الالتزام بها كان يشير بشكل واضح إلى عدم وجود نية للنظام بإحداث زخم كبير يدفع السوريين للعودة فعلاً، مما يعني عدم جديته أو رغبته في تقديم تنازُلات.

## ثالثاً: الجدوى السياسية من إعادة تطبيع العلاقات مع النظام

تختلف الدوافع لإعادة تطبيع العلاقات مع النظام بين دولة وأخرى إلّا أنّ المصالح السياسية تُشكّل أولوية بالنسبة للجميع، تليها المخاوف الأمنية ثم الحسابات الاقتصادية والاحتياجات الإنسانية. تحقيق كل ذلك مرتبط بروسيا وإيران أكثر من النظام الذي يُوظّف تلك القضايا؛ لأجل استعادة كامل السلطة والقضاء على المعارضة وممارسة مزيد من سياسة الابتزاز للمجتمع الدولي لفك العزلة ورفع العقوبات الاقتصادية عنه.

لا يُمكن التعويل على النظام إطلاقاً في حلّ القضايا الأمنية مثل مكافحة الإرهاب والهجرة والمخدرات؛ فهو السبب في وجودها أصلاً وتفاقُمها، ولا يتوانى عن توظيفها لابتزاز المجتمع الدولي. وعلى فرض أنّ التعاون معه يندرج في إطار سياسة احتواء مزدوج ومتباينة فمن غير المجدي تقديم خُطوات مجانية دون وجود شروط تحول دون استخدام النظام لسياسة الابتزاز.

أمّا القضايا السياسية والاقتصادية مثل الحضور في حوض المتوسّط والتنافس الانتخابي ومواجهة الإسلام السياسي واحتواء إيران وغيرها، فهي مصالح متباينة وتنافسية بين دولة وأخرى، ولا يُمكن تحقيقها عَبْر التفاهُم مع النظام الذي فقدَ السيادة لحساب حلفائه وبقية أطراف النزاع المحليين. فما من جدوى مثلاً من الاعتماد على النظام لتقويض نفوذ إيران داخل المؤسسات والمرافق السورية؛ لأنّه لا يمتلك الرغبة في ذلك حيث لا يثق بالتوجهات والسياسات العربية ولا يقدر أصلاً على تنفيذ ذلك.

هذا ينطبق أيضاً على رغبة دولتين متنافستين مثل تركيا واليونان في ترسيم الحدود البحرية مع سورية؛ فرغم أنّ النظام يمتلك سلطة توقيع الاتفاقيات إلّا أنّ روسيا تستطيع بموجب النفوذ الذي تمتلكه أن تضغط عليه لاتخاذ قرار في هذا الصدد.

إنّ توفير بيئة آمِنة لإعادة اللاجئين والنازحين يحتاج إلى ضمانات من قِبل روسيا وإيران أكثر من النظام نفسه، لمنع عمليات الاعتقال والملاحقة، والتأكّد من وصول الخدمات والمساعدات لكافة المناطق على نحو عادل. وقد أظهرت هذه الدول خلال السنوات الماضية أنها غير مستعدة لحلّ هذه القضية دون مقابل سياسي، فالمؤتمرات التي عُقدت في هذا الصدد برعاية من روسيا منذ عام 2020 كانت تهدف إلى استجرار أموال إعادة الإعمار من الدول الغربية والعربية.

إنّ وجود بعض التوجهات لحضور عربي ميداني في سورية عَبْر النظام نفسه، على أمل التقليل من المخاوف الأمنية وخلق فرصة لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية كأمر واقع على إيران وتركيا، يبدو أيضاً بعيدًا عن الواقع، فالنظام لن يسمح بتأسيس بِنْية تحتية اقتصادية لدول عربية على حساب إيران التي تتطلع إلى الاستفادة من مرحلة إعادة الإعمار، كما أنّه لن يتيح لقوات حفظ سلام عربية الوجودَ في سورية من أجل ضمان عودة اللاجئين ووقف إطلاق النار؛ لأنّ ذلك سيكون على حساب استعادته السلطة والسيطرة على كامل البلاد وعلى الفور سيعتبر ذلك منافياً لمبدأ السيادة.

عملياً، لا يُمكن تغيير سلوك النظام في ظل الظروف الراهنة، فقد أثبت أنّه غير مستعدّ لتقديم أيّ تنازُلات والاستجابة لشروط التطبيع مع محيطه العربي. بل على الرغم من حالة الانهيار الاقتصادي والمعيشي، التي كان يُعتقد أن تكون سبباً لامتثال النظام للمبادرة العربية، قام النظام باستثمارها – كما فعل في كارثة الزلزال– من أجل الحصول على المساعدات والأموال عَبْر إظهار الانفتاح على عودة العلاقات دون اتخاذ أي خُطوة فعلية من طرفه، خصوصاً مع غياب الضغوط عليه من حلفائه.

عموماً، لا بُدّ أن معظم الدول التي وافقت ودعمت التطبيع مع النظام تُدرك كلّ العراقيل وأساليب التحايل التي يتبعها، غير أنّ الإصرار على الاستمرار في هذا المسار لا يُمكن فهمه سوى بالرغبة في توجيه الرسائل المتبادلة أو كسب الوقت أو تحقيق اختراق على المدى الطويل بانتظار الظروف الملائمة لذلك.

# خُلاصة

إنّ دوافع الدول العربية والإقليمية والأوروبية التي اتجهت لتطبيع العلاقات مع النظام ليست مرتبطة بتغيُّرِ سلوك النظام أو قرب الحل السياسي إنّما بمصالحها المختلفة والمتباينة، والتي لا يُمكن تحقيق جزء كبير منها؛ بسبب عدم قدرة النظام على ذلك، وحتى عدم رغبته في حال توفّرت لديه أي أدوات وسياسات.

كما أن الأسباب التي دعت لمقاطعة النظام ومحاصرته ما زالت قائمة؛ حيث لم يتغير شيء في سورية منذ 12 عاماً؛ فالنظام لم يُعدّل سلوكه وسياساته تجاه السوريين. وذلك لن يُؤدي إلى إنهاء وخضوع معارضيه واستعادته لكامل السلطة والسيطرة على البلاد.

وإنّ تعامُل بعض الدول مع النظام أو الانفتاح عليه لن يحلّ مشاكل وأزمات الهجرة والاستقرار والإرهاب والتطرف والمخدرات، فهو سبب في وجودها أصلاً ولم يُفوّت أي فرصة لتوظيفها في ابتزاز المجتمع الدولي.

وعلى فرض أنّ تقدُّماً جديداً قد يحصل في مسار التطبيع، فإنّه غالباً لن يختلف كثيراً عن المشهد الذي تم تسجيله في الفترة بين عامَيْ 2018 و2022؛ حيث أعادت أو وسّعت 15 دولة على الأقل بعثاتها الدبلوماسية في سورية، وأعلن بعضها استئناف العلاقات الاقتصادية، غيرَ أنّ هذا الزخم لم يكن إلّا شكلياً فلم يحمل أيَّ عائد فعليّ للنظام أو لتلك الدول. وعليه من غير المتوقّع أن يكون لأي مبادرةِ تطبيعٍ جديدةٍ أيُّ نتائج أو جدوى سواءً لصالح الدول أو السوريين أنفسهم.

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co